

كما عبر به في المختصر اي كون الشيء للعلم به مع بيان
 الاختصار ووصف النفس بالورود مجاز كوصف
 الغرض به الشائع والشيء يتناول فعل المكلف وغير
 فعله كالزنا سببا لوجوب الحد والنزول سببا لوجوب
 الظهر والتلاف الصبي مثلا سببا لوجوب الضمان
 في ماله واداء الوثي منه **فوضع** اي فهمه الخطاب يسمى
 وضعاً ويسمى خطاب وضع ايما لان متعلقه بوضع
 الله اي يجعله كما يسمى الخطاب المقتضى او الخبر الذي
 هو الحكم المتعارف كما تقدم خطاب تكليف لما تقدم **وقد**
عرفت حد وها اي حدود المذكورات مثل نسام
 خطاب التكليف ومن خطاب الوضع فحد الايجاب
 الخطاب المقتضى للفعل اقتضاهما وعلى هذا القياس
 وسياق حد والسبب وفيه مثل نسام متعلق خطاب
 الوضع وكذا احد الحد بالجامع المانع الذي ارفع للاعراض
 بان ما عرف رسمه لاحد وذلك لان المتيقن فيها خارج عن
 الماهية نعم تختص فيقال الايجاب اقتضاء الفعل
 الجازم وعلى هذا القياس وسياق حد الامر باقتضاء
 الفعل

الفعل والنهي باقتضاء الكلف كما يجردان بالنزول المقتضى
 للفعل والكلف فالمعبر عنه هنا بماعدا الاباحية
 هو المعبر عنه فيما سبقت بالامر والنهي نظرا هنا الى
 انه حكم وهناك الى انه كلام **والفرض والواجب**
متراد فان اي اسمان لعني واحد وهو كما علم من حد
 الايجاب الفعل المطلوب طلبا جازما **اخلاف الال**
حنيفة في نفي تنوادرها حيث قال هذا الفعل ان ثبت
 بدليل قطع كالتفران في وفروض كقراءة القرآن في الصلاة
 الثابتة بقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن او بدليل
 ظني كخبر الواحد فهو الواجب لقراءة الفاتحة في الصلاة
 الثابتة بخبر اليك الصحيحين لاصلاة لمن لم يقربها فماتحة
 الكتاب فيما ثبت بتركها ولا تقصد به الصلاة بخلاف ترك
 القراءة **وهو اي الخلف لفعل** اي عاكف الى اللفظ والتسمية
 اذ حاصله ان ما ثبت بشطحي كما يسمى فرضا هل يسمى
 واجبا وما ثبت بظني كما يسمى واجبا هل يسمى فرضا
 فعنده لا احد للفرض من فرض الشيء بمعنى حرة
 اي قطع بعضه وللواجب من وجب الشيء وجوبا

وجبة سقط وما ثبت
 ظني ما تيسر من نسام
 الفلوم وعندها نسام
 الخلف من فرض الشيء
 ووجبا الشيء وجوبا
 ثبت فرضه